تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك
- دراسة حالة البنوك المصرفية -

أ. علي بن ساحة
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
bensahaali@gmail.com

د. محمد بن بوزيان
جامعة تلمسان - الجزائر
mbenbouziane@yahoo.fr

د. عبد اللطيف مصيطفى
جامعة غرداية - الجزائر
amessaitfa@yahoo.fr

The relationship between the banking stability and competitiveness of banks analysis
- Case study of Algerian banks -

M. Bensaha Ali
University of Ouargla; Algeria

Dr. Benbouziane Mohamed
University of Tlemcen; Algeria

Dr. messaitfa Abdellatif
University of Ghardaia; Algeria

Received:2014 Accepted: 2014 Published: 2014

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين التنافسية المصرفية والاستقرار المصرفي ودرجة تأثر كل منهما بالآخر بهدف زيادة القدرة التنافسية للبنوك وتفعيل دورها في تمويل برامج التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، وقد خلصت الدراسة إلى أن تنافسية القطاع المصرفي الجزائري ضعيفة وبالتالي لا يساهم بشكل ايجابي في تحقيق الاستقرار المصرفي والذي افتقد إلى كثير من العناصر الداعمة له.

الكلمات المفتاحية: استقرار مصرفي، تنافسية البنوك، كفاءة مصرفية، أزمة مصرفية.

Abstract:

This study aims to highlight the relationship between the banking competitiveness and stability of the banking and the degree of influence in each other in order to increase the competitiveness of banks and activate its role in financing economic development programs and to achieve the financial and banking stability.

The study concluded that the competitive Algerian banking sector is weak. This element does not contribute positively to the achievement of banking stability, which I miss a lot of the supporting elements.

Key words: *bank stability, competitive banks, banking efficiency, a banking crisis.*

تمهيد:

لقد تأثرت الصناعة المصرفية خلال السنوات الماضية بمجموعة من التطورات والمتغيرات على المستوى العالمي، والتي أدت إلى تغيرات جذرية على المستوى الاقتصادي بصفة عامة وعلى النظام المصرفي والمالي بصفة خاصة، ومن أهم تلك التطورات انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية والمالية، وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وانتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، والمنظمة العالمية للتجارة والتدخل الكبير لصندوق النقد الدولي والبنك

الدولي في برامج الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة والنقدي والتكييف الهيكلي بالبلدان النامية. بالإضافة إلى تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات وإزالة القيود على حركات تدفقات رؤوس الأموال.

ولقد شهدت الساحة المصرفية العديد من التغيرات والأزمات المالية والنقدية وتدخلت المؤسسات الدولية لمعالجتها ووضع قواعد وضوابط رقابية وتنظيمية للتنبؤ بتلك الأزمات والحد من مخاطرها، خاصة مع تحرير الخدمات المالية وازدياد حدة المنافسة، ونتيجة لذلك شهد الجهاز المصرفي في معظم دول العالم برامج وسياسات إصلاحية، استجابة لأوضاعها الداخلية وللمتطلبات العالمية.

وإن هدف زيادة القدرة التنافسية للبنوك الوطنية وزيادة جدارتها الائتمانية هو تحسين وضعها وقدرتها على تمويل التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي وتفادي أو تقليل الصدمات الخارجية.

وبناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية على النحو التالي:

- ما علاقة تنافسية البنوك الجزائرية بالاستقرار المصرفي ؟

وعلى هذا الأساس فإن الدراسة سوف تقسم إلى أربعة (04) محاور رئيسية حيث نتناول ما يلي:

- ✓ أولا: تحديات العمل المصرفي؛
- ✓ ثانيا: الأزمات المالية والمشاكل المصرفية؛
- ✓ ثالثا: إستقرارية وتنافسية الجهاز المصرفي؛
- ✓ رابعا: دراسة حالة البنوك الجزائرية.

أولا: تحديات العمل المصرفي:

1. مكانة البنوك والمخاطر التي تتعرض لها.

يحتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية، بماله من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وتوزيعها على الاستثمارات المختلفة،والبنوك في مجموعها تكون حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وكلما زاد هذا النشاط ازدادت واتسعت عمليات البنوك.

وتعتبر البنوك إحدى الدعامات الكبرى والأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة وتهيئة الظروف المناسبة والعوامل المساعدة على خلق التنمية وسيرها وفق الأهداف المرجوة.

ومن الناحية العملية فالوظيفة الرئيسية للبنوك ذات شقين هي قبول الودائع وتقديم القروض، والمساهمة الرئيسية للبنوك كعضو حيوي في الحياة الاقتصادية هي منح الائتمان الذي يتفق مع توفير الأمان لأموال المودعين وبما يحقق الرفاهية للمجتمع ونموه وازدهاره، وفي هذا الإطار تقوم البنوك برسم السياسة الائتمانية التي تحقق لها سلامة استخدام الأموال مع تحقيق عائد مناسب.

وتعتمد البنوك في إقراضها على نوع وحجم وآجال الودائع المتاحة لديها وفق الأسس والقواعد المتعارف عليها لإصدار قرار منح الائتمان من عدمه، وتمتد آثار هذا القرار التمويلي لتشمل مختلف أنشطة ونتائج أعمال المصرف (الربحية،السيولة،درجة المخاطر وعلى ميزانيته وحجم موارده) مما يزيد من أهمية وخطورة اتخاذ قرار منح الائتمان.

ويتم تقديم الائتمان المصرفي استنادا إلى الأسس والقواعد الائتمانية المستقرة والمتعارف عليها في الجهاز المصرفي، ويقوم البنك المركزي عادة بإصدار القواعد والضوابط الائتمانية بهدف تحقيق الرقابة على البنوك العاملة بالدولة والحد من مخاطر الائتمان المتعددة[1]، ومن بين هذه المخاطر التي تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية نذكر: مخاطر معدل الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة[2].

وتتوقف سلامة النظام المصرفي ومرونته على الطريقة التي تمارس بها البنوك بكفاءة تحليلاتها لمخاطر الائتمان وقراراتها المتعلقة بالاقتراض، وتؤدي البنوك وظائف رئيسية أخرى: مثل نظام المقاصة وتسوية المدفوعات وعمليات سوق الصرف الأجنبي،لذلك يعتبر القطاع المصرفي الأداة الأساسية لنقل تدابير السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة في السوق وإلى رصيد السيولة وإلى إجمالي النشاط الاقتصادي، وبسبب هذه الوظائف المتنوعة يعتبر القطاع المصرفي السليم أهم عنصر منفرد لنظام مالي سليم[3].

وبدورها تتوقف كفاءة الطريقة التي تؤدي بها البنوك هذه المهام على المنافسة في القطاع المصرفي وعلى حالة الاقتصاد الكلي، ويعد التدخل الحكومي هو من الأسباب الرئيسية التي تفسر ضعف القطاع المصرفي في كثير من البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية.

وحين يسيطر عدد قليل من البنوك الكبيرة على النظام المالي، كما هو الحال في كثير من هذه البلدان ومثل هذه التصرفات يمكن أن تضعف النظام المالي، كما أن صدمات الاقتصاد الكلي الكثيرة التي تتعرض لها البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقال يمكن أن تضعف بنوكها، ويحتمل جدا أن تؤثر مشكلات الإقراض على القطاع المصرفي ككل خاصة إذا كانت البنوك شديدة الحساسية فستجعل النظام المصرفي عرضة لنوبات مفاجئة من عدم الاستقرار، لذلك يجب تقوية الملكية الخاصة والمنافسة في الأنظمة المصرفية وتعتبر من العوامل الحاسمة في إصلاح القطاع المصرفي.

2. **أثر التحولات والمستجدات العالمية على العمل المصرفي:** شهدت السنوات الأخيرة الكثير من المستجدات التي تركت أثارها بشكل كبير على العمل المصرفي والتي من أهمها[4]:

- ✓ تعرض البنوك للمنافسة من المؤسسات غير المصرفية؛
- ✓ تزايد المنافسة العالمية بين المؤسسات المصرفية؛

- ✓ التوسيع في عمليات الاندماج المصرفي؛
- ✓ الاتجاه نحو توحيد قواعد الرقابة على المصارف عالميا؛
- ✓ التوسيع في الإقراض قصير الأجل.

3. **القضايا الأساسية التي تواجه البنوك**: أصبحت البنوك تواجه العديد من المتغيرات والتحديات, وكذا عدد من القضايا الإستراتيجية وذلك نتيجة لتأثير القوى الرئيسية التالية[5]:

- ✓ النزعة نحو التدويل؛
- ✓ الشمولية Universalisation؛
- ✓ التسنيد Securitisation؛
- ✓ العولمة؛
- ✓ التجمع والاندماجية Conglomération؛
- ✓ التركز Concentration؛
- ✓ انتشار عمليات غسيل الأموال؛
- ✓ الثورة التكنولوجية؛
- ✓ تغيير هيكل الخدمات المصرفية.

4. **الاتجاهات الجديدة في الصيرفة المركزية**: وتمثلت هذه الاتجاهات في المعايير الدولية لضبط الأداء المصرفي وهي[6]:

- ✓ معايير كفاية رأس المال؛
- ✓ الأسس الموحدة للرقابة المصرفية؛
- ✓ الفصل بين الوظائف المتعلقة برسم وتنفيذ السياسة النقدية والوظائف المتعلقة بالإشراف والرقابة على البنوك؛
- ✓ الفصل بين الصيرفة المركزية وإدارة الدين العام؛
- ✓ إدارة محترفة لاحتياطات النقد الدولي.

ثانيا: الأزمات المالية والمشاكل المصرفية.

لقد كان للأزمات المالية وقعا وأثرا كبيرين على اقتصاديات الدول، إذ أنها غالبا ما سببت تدهورا حادا في الأسواق المالية، نظرا لفشل الأنظمة المصرفية المحلية في أداء مهامها الرئيسية و الذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم. وبالتالي التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج والعمالة، وما ينتج عنه من إعادة توزيع للدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية ككل. وتعرف الأزمة المالية على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك إعتمادات الودائع

المصرفية، ومعدل الصرف. هذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالارتفاع والانخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها[7].

وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤديا إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.

1. الأزمة المصرفية:

تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحدى البنوك، أو إخفاق البنوك، إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة، ولها آثار أقسى على النشاط الاقتصادي، وقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينات و الستينات بسبب القيود على رأس المال والتحويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات، وتحدث بالترادف مع أزمة العملة. ويمكن تلخيص أهم المؤشرات الدالة على وجود أزمة مصرفية في الآتي:

- ✓ تجاوز القروض المعدومة نسبة 10% من إجمالي القروض؛
- ✓ تجاوز تكلفة إنقاذ البنوك نسبة 2% من الناتج المحلي الخام؛
- ✓ حدوث حالات تأميم مصرفي؛
- ✓ وجود حالات من الذعر المصرفي بالتزامن مع تدابير حكومية مثل: تجميد الودائع، تعطيل العمل بالبنوك لأيام، فرض نظام عام لتأمين الودائع.

2. أسباب الأزمات المالية.

شهد الاقتصاد الدولي خلال القرن الماضي العديد من الأحداث والأزمات الاقتصادية، والتي أثرت تأثيرا بالغا على الاقتصاديات الدولية وعلى ما تحقق من تقدم واسع في مجال التنمية الاقتصادية، وبما زاد من صعوبة وتعقيد هذه المشكلة هو الطبيعة الدورية لهذه الأزمات، وقد أكدت العديد من الدراسات على أن هذه الأزمات تتطور تبعا لمدى هشاشة الأنظمة النقدية والمالية في الدولة. وهناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تدفع بهذا الاتجاه كالحروب والتغيرات السياسية والتطور التكنولوجي الهائل والنجاح المالي المفاجئ، وعجز ضخم في الميزان التجاري وانخفاض كبير في الإنتاجية وانخفاض حجم احتياط النقد الأجنبي وضعف رقابة البنك المركزي، وارتفاع نسبة الاستثمارات الأجنبية داخل البورصة، وإن الأسباب الأساسية للأزمات هي المشكلات المالية[8].

ومما يزيد من حدة المشكلة هو الزيادة الكبيرة في وسائل الدفع والعرض الكلي للنقود، مما يغري بخلق الدافع إلى المضاربة والتي قد تتحول في مراحل لاحقة إلى ما يمكن تسميته بالهوس المالي التي تتسم بعدم الرشادة الاقتصادية التي تنذر بحالة الانفجار الكبير.

ومع اتساع واستمرار حالة الاضطراب المالي، تحدث اتجاهات للفرار الجماعي (بغرض التخلص من الأصول الحقيقية والمالية) وزيادة عجز البنوك والمشروعات، ويحدث ما يسمى بالذعر المالي أو حالة التحويل المفاجئ للسلع والأوراق المالية إلى النقود، وقد يحدث نتيجة لذلك أن تنهار الأسعار بدرجة كبيرة، وتتعطل وتتوقف المبادلات التجارية.

وتتميز الأزمة المالية الشاملة باضطرابات شديدة في الأسواق المالية تضعف من قدرتها على أن تعمل بكفاءة وتؤدي إلى آثار غير مواتية بالنسبة للاقتصاد الحقيقي، ويتضمن هذا النوع من الأزمات الشاملة صورا مختلفة من الأزمات أهمها: أزمة السيولة، أزمة التوقف عن الوفاء بالالتزامات، أزمة انفجار أسعار الأصول، أزمة إستراتيجية وقف الخسائر.

3. التعثر المصرفي وأسبابه.

يقوم النشاط الاقتصادي على التمويل الداخلي (الذاتي) وعلى التمويل الخارجي (بشكل خاص هنا التمويل المصرفي) وكلما زادت نسبة التمويل الداخلي وانخفضت نسبة التمويل الخارجي كلما تهيأت الظروف لنجاح أكبر للمشروعات لانعدام أو لانخفاض تكلفة التمويل الخارجي (فوائد البنوك وعمولاتها)، وبداية الديون المتعثرة تبدأ بمنح التسهيلات الائتمانية سواء كانت في شكل نقدي بكافة أشكالها أو التزامات عرضية وتراكم للأرصدة المدنية وفوائدها بلا سداد[9].

وبالتالي فكلما زاد منح التسهيلات الائتمانية (أي زيادة التمويل المصرفي) كلما زادت وتفاقمت مشكلة الديون المتعثرة.

وإن مشكلة التعثر ليست بجديدة على التشغيل المصرفي، فهي مرتبطة بعملية منح الائتمان، وتوضح الدراسات المالية أن هناك علاقة طردية بين المخاطر والعائد فكلما زادت المخاطر زاد العائد، وتنطبق هذه العلاقة الطردية على البنوك خاصة أن الجهاز المصرفي يمثل عاملا مشتركا لكافة الأنشطة الاقتصادية تأسيسا وإسهاما وتمويلا ومن ثم فإن المخاطر يجب أن تكون محسوبة ومدروسة من جميع الجوانب لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان للعمل المصرفي[10].

توجد أسباب متعددة لتعثر المؤسسة تعود كلها في النهاية إلى سوء الإدارة وإن الإدارة هي المسئولة وفي المقام الأول عن الوصول بالمؤسسة إلى حالة عدم كفاية السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية المتبعة حيث يتجلى

عدم الكفاية في سياسات التشغيل في عدم استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل، ضعف إنتاجية العامل بالساعة، نسبة عالية لدوران العمال، ضعف إنتاجية الآلة بالساعة، نسبة عالية لهدر المواد الأولية والبضاعة الجاهزة والنصف مصنعة، نسبة عالية من الإنتاج بنوعية رديئة، تكرار توقف الآلات والخطوط الإنتاجية لإصلاح الأعطال بسبب عدم وجود برنامج صيانة وبصفة دورية، ضعف مراقبة جودة المنتوج، ...الخ. إن استمرار المشاكل الإنتاجية من هذا النوع و عدم معالجتها في حينها يؤديان إلى ارتفاع التكاليف، وتقلص الأرباح، وفقدان المؤسسة للمقدرة على المنافسة والبقاء في السوق.

وخلال حقبة الثمانينات من القرن الماضي تصاعدت حالات فشل البنوك وتعثرها بدرجة فاقت ما حدث خلال فترة الكساد العظيم، ولقد ساهمت مجموعة من العوامل في تفاقم هذه الظاهرة، كما أوضحته الدراسة التي قام بها مكتب مراقبة النقد بالولايات المتحدة الأمريكية لعينة من البنوك تعثرت خلال الفترة 1979 إلى 1987 وشملت 117 بنكا متعثرا، وأكدت أن العوامل الداخلية (ضعف الإدارة) تسببت في 90% من حالات التعثر، وشكلت الظروف الاقتصادية 33% من البنوك المتعثرة[11].

وإن الديون المتعثرة ظاهرة وعلامة بارزة وواضحة في الكساد الاقتصادي وكلاهما سبب في نشأة الآخر، فزيادة الكساد تؤدي إلى مزيد من الديون المتعثرة، وعلى الجانب الآخر كلما زادت قيم وحجم الديون المتعثرة كلما ازدادت البطالة وزاد الكساد بشاعة وتعقيدا وتتركز أهمية تسوية الديون المتعثرة وحل مشكلتها في الآتي:

- ✓ إن عدم تسوية الدين المتعثر يضر ضررا بالغا بكل من البنك والعميل والاقتصاد الوطني ويَصعُب مع مرور الوقت التسوية نظرا لتراكم الفوائد وزيادة الدين .
- ✓ إن من مقتضيات تسوية الديون المتعثرة تهميش الفوائد وعدم إضافتها لحساب أرباح وخسائر البنوك، ومن هنا فإنها تعتبر أموالا عاطلة بلا عائد، بل يدفع عليها البنك عائدا لأصحاب الودائع المستثمرة في هذه الديون المتعثرة .
- ✓ سيؤدي تسوية هذه الديون إلى توفير السيولة وتحسين المؤشرات المالية للبنك وتقوية هيكله .

4. الفشل المالي.

ويمكن النظر إليه من زاويتين. الأولى: عدم قدرة المنظمة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل (أو الالتزامات المستحقة) وذلك على الرغم من زيادة إجمالي الأصول عن إجمالي الالتزامات ويطلق على هذه الحالة "العسر المالي الفنى". والثانية: حالة الشركة التي يزيد إجمالي التزاماتها عن قيمة أصولها الإجمالية ويطلق على هذه الحالة "الإفلاس(Bankruptcy)".

بقى أن نشير إلى أن هناك اختلاف بين مفهوم الفشل المالي (السابق ذكره) ومفهوم التعثر المالي حيث أن التعثر المالي يمكن تعريفه على أنه: حالة من عدم التوازن قد تصيب الدولة أو البنك أو الفرد و ترجع هذه الحالة إلى تضافر مجموعة من الأسباب والمتغيرات الداخلية والخارجية وتؤدى إلى عدم القدرة على سداد الالتزامات المطلوبة.

وعلاج الفشل المالي هناك ستة وسائل وهى: إعادة الهيكلة، الاندماج، التأجير، تغيير الشكل القانوني، التصفية والبيع.

5. **عمليات التطهير المالي.**

حيث يفرض على الجهاز المصرفي إتباع سياسة عقلانية لمنح القروض ذات مردودية، وضمان الفعالية في التسيير، كما يجب تطبيق معدلات فائدة تتفق وقواعد السوق.

كذلك التحكم في التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي وضمان استقرارها وذلك بوضع آليات وشروط إنعاش الاقتصاد وتحسين شروط تشغيل المؤسسات الاقتصادية وذلك حتى تتماشى مع متغيرات السوق من خلال مردودية الإنتاج والتحكم في التكاليف.

ويعبر التطهير المالي عن عملية القضاء على العجز المالي وعلى مديونية المؤسسات العمومية اتجاه البنوك التجارية والخزينة العمومية ليصبح لها هيكل مالي متوازن.ويعتبر شرطا أساسيا للانتقال إلى مرحلة الاستقلالية ويقتضي هذا إزالة العوائق والتخفيف من المشاكل وإعطاء المؤسسات (بما فيها المؤسسات المالية) حرية أكبر لمواجهة المشاكل وتحسين فعالية المحيط الاقتصادي.

وقد برزت الحاجة لإعادة هيكلة البنوك العامة من أجل استعادة جدواها كأحد متطلبات الخوصصة الحتمية لها ولتحقيق ذلك يجب القيام بإجراءات تدقيق وتقييم محافظ القروض التي شكلت بدورها الأسس لإعادة هيكلة البنوك وحساباتها الختامية[12].

ثالثا: استقرارية وتنافسية الجهاز المصرفي:

تناولت بعض الأدبيات الاقتصادية مفهوم الاستقرار المصرفي، وانقسمت إلى قسمين، اتجه التعريف الأول إلى وضع مجموعة من الشروط والصفات المؤسسية اللازمة لتحقيقه، واتجه التعريف الثاني إلى تعريف عدم الاستقرار المصرفي[13].

1. **تعاريف الاستقرار المالي والمصرفي.**

يرى Foot أن الاستقرار المالي والنقدي هما وجهان لعملة واحدة،حيث ينتج الاستقرار المالي عن وجود استقرار نقدي، ممثلا في استقرار المستوى العام للأسعار المصحوب بمعدلات بطالة غير مرتفعة، وهي الظروف

التي تقود للاستقرار المالي والمصرفي المتمثل في الثقة في قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على القيام بدورها بشكل سلس.

وقام Schinasi وآخرون بتعريف القطاع المالي المستقر على أنه القطاع الذي يحقق أهداف الاقتصاد العيني، حيث يتمكن القطاع المالي من القيام بدوره في تفعيل وتسيير انتقال السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي دون أية عوائق ناتجة عن الاختلالات المالية.

ويعرف Wellink القطاع المصرفي المستقر بأنه القطاع القادر على توزيع الموارد المالية بكفاءة مع امتصاص الصدمات والحول دون تعميق تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي.

أما عن تعريفات عدم الاستقرار المالي والمصرفي فيعرف Crockett عدم استقرار القطاع المصرفي بأنه وجود ضغوط تعرض القطاع المالي بوجه عام والمصرفي بوجه خاص لأن يصبح أداة لانتقال التأثيرات السلبية عبر الاقتصاد، بحيث تتراجع الثقة في استمرار المؤسسات المصرفية في أداء الدور المنوط بها دون تدخل حكومي، هذا مع وجود تقلب كبير في الأسعار في الأسواق المالية والمصرفية بصورة مفاجئة، قد لا تعكسها حقيقة الأسس الاقتصادية.

ويعرف Mishkin حالة عدم الاستقرار المالي والمصرفي بكونها الحالة التي تتفاعل فيها الصدمات التي يتعرض لها القطاع المصرفي مع انتشار المعلومات المشكوك في قدرته على أداء الدور المنوط به تفاعلا يؤدي إلى فقدان المؤسسات المالية والمصرفية القدرة على توزيع المدخرات على الأنشطة الاستثمارية توزيعا أمثلا .

وقد عرف Ferguson عدم الاستقرار المالي والمصرفي بتواجد ثلاث صفات رئيسية وهي:

- التقلب الكبير في أسعار الأصول المالية؛
- الاتجاه نحو الانكماش أو التراجع عن منح الائتمان وتزايد القلق حول القروض المتعثرة؛
- ينتج عن العاملين السابقين ابتعاد الاقتصاد بصورة كبيرة عن وضع التوازن العام، بحيث لا يتناسب حجم الإنفاق الكلي مع قدرة الاقتصاد على الإنتاج.

2. **أسس الاستقرار المصرفي والعوامل المؤثرة فيه:** تتمثل أسس تحقيق الاستقرار المصرفي في:

- ✓ الرقابة الفعالة على العمليات المصرفية؛
- ✓ التحكم في مسببات هشاشة القطاع المصرفي؛
- ✓ وضع قواعد لإدارة المخاطر؛
- ✓ وجود أدوات فعالة لإدارة الأزمات المصرفية ومؤشرات للإنذار المبكر.

وهناك مجموعة من العوامل تؤثر على الاستقرار المصرفي يمكن تحديدها كما يلي:

- ✓ اختلال المراكز المالية للبنوك والمؤسسات المالية واتجاهها غير المبرر نحو المخاطرة.
- ✓ اختلال الأسواق وعدم الاستقرار النقدي المتمثلان في انهيار أسعار الأصول وارتفاع معدلات التضخم؛
- ✓ ضعف المؤسسة الرقابية والتشريعية؛
- ✓ المتغيرات التي تخرج عن نطاق عمل القطاع المصرفي وتؤثر بشكل غير مباشر على استقراره مثل: تقلبات الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن تقسيم هذه العوامل كما يلي:

جدول رقم (01): العوامل المؤثرة على استقرار القطاع المصرفي.

العوامل المتعلقة بالاقتصاد الخارجي	العوامل المتعلقة بالاقتصاد المحلي	العوامل المتعلقة بالقطاع المصرفي
- تدهور شروط التجارة وسعر الصرف الحقيقي؛ - التقلب في أسعار الفائدة عالميا وتحركات تدفقات رؤوس الأموال.	- التقلب في معدل النمو ومعدل التضخم. - الزيادة الحادة في معدلات الفائدة قصيرة الأجل؛ - الإقراض الزائد والانسحاب المفاجئ للتدفقات المالية وانهيار أسعار الأصول. نظام سعر الصرف السائد.	- عدم جود اتساق بين جانبي الاصول والخصوم(العملة، الآجال)؛ - التحرير المالي دون الاستعداد الكافي؛ - نظام الضمانات الحكومية (نظام ضمان الودائع)؛ - التدخل الحكومي الكبير؛ - ضعف الأطر المحاسبية والقانونية والرقابية؛ - درجة تركز القطاع المصرفي.

المصدر: أنظر: ريم عبد الحليم عبد العزيز، تأثير نظام سعر الصرف على استقرار القطاع المصرفي مع التطبيق على الحالة المصرية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007 (غ م) ، ص.ص: 32-38.

3. قياس الاستقرار المالي للبنوك.

يمكن قياس متانة واستقرار النظام المالي وخاصة قطاع البنوك بعدة طرق منها، القيمة المعرضة للمخاطر Value at Risk (VAR)، وكذلك اختبارات الإجهاد Stress Test ونموذج Altman أو نموذج Z-Score ويعتبر هذا النموذج أفضل قياس لاستقرار البنك لأنه يفيد في معرفة ما إذا كان البنك سيواجه حالة إعسار مالي، بينما المؤشرات الأخرى تقيس أساسا مدى مواجهة البنك لمشكلة السيولة.

كما أن مؤشر الاستقرار المالي والمصرفي يتأثر بثلاث مجموعات من المتغيرات يمكن تحديدها كما يلي[14]:

❖**المتغيرات الاقتصادية والمالية الكلية**: تتمثل في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نسبة التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية؛

❖**المحددات البنكية**: وتتكون من خمس متغيرات، مؤشر Z-Score، مجموع أصول البنك، نسبة القروض الممنوحة إلى الأصول، نسبة تكاليف التشغيل إلى الدخل، وتنوع الدخل؛

❖**محددات القطاع البنكي**: تتكون من ثلاث متغيرات ترتبط بمدى التنافسية، نجد أولا مؤشر Herfindahl الذي يقيس تنافسية البنوك وتتراوح قيمته بالمستوى بين 0 و 10000 كلما اقتربت القيمة من 10000 دل على قلة المنافسة بينما

كلما اقتربت القيمة من الصفر دل على قوة المنافسة، كما نجد كذلك حصة البنوك من السوق المصرفية (نسبة أصول البنوك أو البنك إلى إجمالي أصول القطاع المصرفي)، وكذلك حجم وجود البنوك وتنوع الدخل فيها.

4. تنافسية الجهاز المصرفي:

قد تزايد الاهتمام بدراسة التنافسية على المستوى العالمي، وصدرت تبعا لذلك العديد من الدراسات والبحوث الاقتصادية التي تتناول هذا الشأن، وذلك تحقيقا للأهداف التالية:

- ✓ دعم متخذي القرارات وصناع السياسات في صياغة سياسة اقتصادية سليمة؛
- ✓ ضرورة إعداد الاستراتيجيات الملائمة لإدارة المؤسسات المصرفية الوطنية.

إن دعم وتعزيز القدرة التنافسية للجهاز المصرفي يوضح مدى قدرة القطاع المالي على التكيف مع التطورات المالية والنقدية الدولية، لذلك فإن تطوير وتحديث وتحرير الجهاز المصرفي يعتبر من العوامل الضرورية لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وبالنسبة للإجراءات الواجب اتخاذها لدعم وزيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي فإنه يمكن تحقيق ذلك من خلال:

- ➢ العمل على زيادة مستوى الكفاءة المصرفية: وللكفاءة المصرفية العديد من المفاهيم، منها:
- ✓ كفاءة العمليات المصرفية: معناها خفض تكلفة الوساطة المالية وهو أحد محددات التنافسية بين البنوك العالمية؛
- ✓ كفاءة العمليات المالية: وهي العمليات المالية التي تتم من خلالها تعبئة الموارد والمدخرات وأسلوب توظيفها بكفاءة؛
- ✓ الكفاءة التنظيمية: وتوضح مدى قدرة الجهاز المصرفي على ابتكار أدوات مالية حديثة ومحاولة التكييف مع المتغيرات البيئية المحيطة.
- ➢ ضرورة تنمية الموارد البشرية والكفاءات الإدارية العاملة بالجهاز المصرفي؛
- ➢ ضرورة تطوير وتحديث فلسفة إدارة البنوك؛
- ➢ ضرورة استخدام أساليب ومفهوم التسويق المصرفي الحديث؛
- ➢ ضرورة إعطاء الاهتمام الملائم لإدارة المخاطر ووضع آليات للإنذار المبكر.

5. المنافسة في القطاع البنكي:

تبرز المنافسة البنكية كأحد أهم العناصر التي يجب أن تحافظ عليها البنوك لضمان بقائها وإستمراريتها، وإن العنصر الأساسي لصناعة النجاح والتفوق هو اكتساب الميزة التنافسية والحفاظ عليها، وتشير المنافسة إلى

العملية التي تهدف إلى تحقيق الفعالية الحركية والتنمية في أي قطاع اقتصادي، وذلك من خلال التطوير المستمر وتحسين جودة المنتجات والأسعار[15].

1.5. **مفهوم التنافسية البنكية:** نفرق بين مجموعة من المفاهيم هنا:

- ✓ تعرف الميزة التنافسية على أنها ميزة أو عنصر تفوق للمنظمة يتم تحقيقه في حالة إتباعها لإستراتيجية معينة للتنافس[16].
- ✓ تنافسية القطاع: تعني قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية[17].
- ✓ تنافسية الدولة: إن المؤسسات الاقتصادية لا تعمل في فراغ، وإنما تمارس نشاطها في بيئة وطنية محددة (الدولة)، وهذه البيئة الوطنية قد تكون معززة لتنافسية المؤسسات أو معوقة لها، ومن ثم فإن أداء المؤسسات يتحدد بطبيعة البيئة الوطنية التي تعمل فيها والتي تتحدد بدورها بظروف بعضها، وبعضها خاص بنوعية السياسات والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الدولة، وبطبيعة الدور الاقتصادي الذي تمارسه الدولة، وبمدى انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، وعند هذا المستوى يمكن أن نتحدث عن تنافسية البيئة الوطنية أو تنافسية الأمم، بمعنى قدرة البيئة الوطنية على دعم تنافسية المنشآت وتنميتها[18].
- ✓ وبالنسبة لمفهوم المنافسة البنكية فإنها تنحصر في السلوك الذي تتبعه البنوك للاستحواذ على الأسواق، ويكون التنافس من خلال المنتجات الجديدة والأسعار والتسويق واستخدام التكنولوجيا.

ويمكن أن نحدد العوامل المؤثرة على المنافسة بين المصارف كما يلي:

- تهديدات المؤسسات المصرفية الجديدة؛
- تهديدات المؤسسات غير المصرفية؛
- تهديدات المنتجات البديلة؛
- قيود وشروط البيئة الداخلية والخارجية؛
- قدرة المساومة لدى العملاء.

2.5. **المنافسة في القطاع البنكي ونموذج (الهيكل- السلوك- الأداء (SCP)):**

يشير الأستاذ بول جيساب (Paul F. Jessup, 1967) إلى أن المنافسة في القطاع المصرفي تؤدي إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد[19].

ويستخدم تحليل SCP على نطاق واسع في تقييم أداء البنوك في الأسواق المصرفية الأمريكية والأوروبية، ويساعد في التعرف على الهيكل المصرفي المثالي الذي يستطيع تقديم أفضل الخدمات بأقل التكاليف. وبشكل

عام هناك هدفين رئيسيين يسعى إلى تحقيقهما هذا التحليل: الأول إيجاد نظام مصرفي ذو كفاءة عالية، والثاني تجنب الوقوع في الأزمات المصرفية[20].

وانطلاقا من تحليل العلاقة في نموذج SCP يمكن أن نشخص حالة السوق البنكي هل هناك منافسة أم لا.

يتشكل مصطلح SCP من المفاهيم الرئيسية التالية[21]:

❖ **الهيكل** Structure: ويشير إلى خصائص هيكل السوق من حيث عدد البنوك، ونسبة تركزها، وحجم مساهمتها في السوق. وتؤثر في هيكل السوق عدة عوامل منها : عدد المؤسسات وحصصها في السوق، تكاليف الدخول والخروج، التجانس بين المنتجات...

❖ **السلوك** Comportement: ويرمز إلى كفاءة وفعالية البنك، وهذا يتوقف بالطبع على سلوك إدارة البنك، هنا تفترض النظرية الاقتصادية أن خصائص هيكل السوق تؤثر على إدارة الشركة. ويتوقف هذا السلوك على الاستراتيجيات التسويقية للبنك (عناصر المزيج التسويقي).

❖ **الأداء** Performance: ويشير إلى مستوى أداء البنك والذي يتأثر بخصائص هيكل السوق وكفاءة الإدارة، وكلما كان أداء البنك جيدا كلما انعكس ذلك على مردوديته.

ويتطلب هذا التحليل دراسة ظروف وخصائص السوق المصرفية والبيئة السائدة فيها إن كانت بيئة تنافسية أم احتكارية، ففي ظل البيئة التنافسية الكاملة، يكون السعر مساويا للتكلفة الحدية وهنا تسعى الشركة إلى تعظيم أرباحها وتحقيق مستويات عالية من الإنتاج تساعدها في تحقيق توزيع أمثل لمواردها، أما في ظل الاحتكار والذي يقود إلى توزيع غير مثالي للموارد، فإن سعر الشركة في هذه الحالة يكون أعلى بكثير من التكلفة الحدية.

وعليه فإن كفاءة الشركة تعتمد بالدرجة الأولى على درجة المنافسة السائدة في السوق، فكلما زادت المنافسة، زادت الكفاءة وتحسن الأداء، والعكس صحيح.

تتلخص فكرة نموذج SCP لتحليل المنافسة في وجود علاقة بين هيكل الصناعة وبين سلوك وأداء المؤسسات القائمة في هذه الصناعة، ويحدد هيكل الصناعة تصرفات وسلوكات المؤسسات.

ويعتمد نموذج SCP على عدد من المؤشرات للتعبير عن هيكل السوق، من أهمها[22]:

- ✓ درجة تركيز المؤسسات العاملة في الصناعة؛
- ✓ شروط دخول مؤسسات جديدة للصناعة.

يستخدم المؤشر الأول للدلالة على مدى وجود الاتجاهات الاحتكارية في صناعة ما، حيث كلما ارتفعت درجة التركيز دل ذلك على وجود درجة من الاحتكار في هذه الصناعة وبالتالي ضعف القوى التنافسية، ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالحصة السوقية لكل بنك، والتي يمكن حسابها كما ذكرنا سابقا بـ:

$$\text{الحصة السوقية لكل بنك} = \frac{\text{إجمالي الودائع لدى كل بنك}}{\text{إجمالي الودائع في السوق المصرفية}}$$

أما بالنسبة للمؤشر الثاني فيشير إلى كل الشروط التي تؤثر على هيكل السوق والعمل فيه سواء ما يتعلق بالعمل في البيئة الداخلية والخارجية كالشروط والتشريعات المنظمة للعمل في السوق، أو ما يفرضه واقع الصناعة من تكاليف تؤثر على الربحية، أو ما يفرضه التطور التكنولوجي من تسريع وتحسين للعمليات والمنتجات.

رابعا: دراسة حالة البنوك الجزائرية:

1. **تشخيص واقع البنوك التجارية:** تعاني البنوك التجارية الجزائرية من جملة من التشوهات ونواحي القصور نضمنها في التالي:

- ✓ الخلل في نمط الملكية، فمعظم الخدمات المالية تقدمها البنوك العمومية، وهي تعاني من قيود إدارية وتنظيمية وبيروقراطية وتدني الإنتاجية؛
- ✓ ضعف الكفاءة التقنية المستخدمة؛
- ✓ القصور في إدارة الموارد البشرية؛
- ✓ ضعف الإطار الإشرافي والرقابي.

يتميز العمل المصرفي في هذا القطاع بالخصائص التالية[23]:

- التخصص والاحتكار؛
- القروض المتعثرة: أدت ممارسات الإقراض السابقة في الجزائر إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قروض البنوك، وهو الأمر الذي تفاقم لاحقا بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة غير المواتية، الشيء الذي حد من مقدرة البنوك على أداء مهام الوساطة من خلال تقليص السيولة المتوفرة لديها وزيادة تكلفة عملياتها؛
- وضعية مثقلة بالديون تقدر بحوالي 1274 مليار دج، وهي مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية الاقتصادية أساسا، وقد كلفت عمليات تطهير البنوك حتى أكتوبر 2007 أكثر من 2400 مليار دج؛
- تقديم خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب حتى لأبسط التطور الحاصل في المجتمع؛

- غياب التسويق البنكي؛
- ضعف الادخار؛
- ثقل الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات في المعاملات البنكية؛
- ضعف كفاءة أداء العنصر البشري؛
- التعامل مع المخاطر بطريقة تقليدية مما يصعب عليها التصدي لأزمات مالية مفاجئة؛
- ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات: تعاني أنظمة تسوية المدفوعات من ضعف كبير للأسلوب التقليدي المعمول به؛
- ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة: يحتاج الجهاز المصرفي إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، وذلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية.

2. المنافسة في القطاع المصرفي الجزائري:

1.2. تحديات العمل المصرفي في الجزائر:

نظرا للمشاكل المتعددة والتي عرفها القطاع المصرفي، فقد شرعت السلطات في إدخال العديد من الإجراءات والإصلاحات شملت مجالات عدة. وقد بدأت فعليا مع صدور قانون النقد والقرض، ثم ما تبعه من تعديلات وأوامر تهدف إلى تحرير القطاع المصرفي وإرساء آليات السوق والمنافسة خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي والذي يتميز بالمنافسة الشديدة وغير المتكافئة.

فعلى مستوى الإصلاحات فقد تم إدخال العديد من التشريعات والتنظيمات التي كان لها بعض الأثر في إعادة توجيه مسار العمل المصرفي، لكن لحد الآن ما زال يعاني القطاع المصرفي الجزائري من العديد من العوائق والصعوبات التي حالت دون تطوره ومواكبته للتحولات الداخلية والخارجية وللتحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية والصناعة المصرفية العالمية.

وبالتالي فإن القطاع المصرفي في الجزائر يواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية وهي[24]:

1.1.2. التحديات الداخلية:

❖ **صغر حجم البنوك:** على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك العربية والأجنبية، حيث أن الاتجاه السائد الآن هو اندماج البنوك فيما بينها من أجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءتها؛

❖ **التركيز في نصيب البنوك:** ويتمثل ارتفاع درجة التركز في استحواذ نصيب عدد قليل من البنوك على مجمل الأصول البنكية، حيث كانت سيطرة البنوك العمومية على قطاع البنوك حوالي 95% سنة 1999 وانخفضت سنة 2001

إلى 93.6% ثم 87.6% سنة 2002 تم ارتفعت إلى 92.8% سنة 2003 ثم 92.1% سنة 2004[25]، وهذا الارتفاع سببه خروج البنكين الخاصين (الخليفة والبنك الصناعي والتجاري) والذي أدى إلى تراجع الساحة المصرفية وزعزعة ثقة الجمهور والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع المصرفي وتراجع المنافسة في السوق المصرفي، ثم بعد ذلك تم إدخال التعديلات الجديدة خاصة الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض والذي راجع بعض التشريعات التي تنظم العمل المصرفي وإخضاعه إلى القواعد والمعايير المصرفية والمالية الدولية، حيث نلاحظ بعد ذلك الانخفاض التدريجي والمتباطئ لسيطرة البنوك العمومية على مجمل الأصول البنكية إلى غاية 2005، ثم بعد ذلك حدثت زيادة في سيطرة البنوك العمومية إلى غاية 2007، والسبب هو سحب الاعتماد من البنكين الخاصين (منى بنك وأركو بنك) بسبب عدم قدرتهما على تحقيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، وما تلا ذلك من سحب الاعتماد من البنك القطري الريان والبنك العام المتوسط سنة 2006 والإعلان عن تصفية البنك المتحد سنة 2007 مما زعزع الثقة في البنوك الخاصة، وابتداء من سنة 2008 شهدت الساحة المصرفية ارتفاع حصة البنوك الخاصة لتصل إلى 11% سنة 2009 وسنة 2010 وهو تطور يعزز المنافسة في السوق المصرفية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02): حصة البنوك العمومية والخاصة الجزائرية من إجمالي أصول

القطاع المصرفي. الوحدة: %.

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حصة البنوك العمومية	93.6	87.5	92.8	92.1	91.4	91.7	92.2	90.8	89	89
حصة البنوك الخاصة	6.4	12.5	7.2	7.9	8.6	8.3	7.8	9.2	11	11

Source : - Banque d'Algérie, Rapport 2002, 2005, 2008, 2010 .

أما بالنسبة لحصة البنوك العمومية والخاصة من نشاط الودائع والقروض فيمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي، والذي يبين استحواذ البنوك العمومية وهيمنتها على نشاط الإيداع والاقتراض:

جدول رقم (03): نصيب البنوك العمومية والخاصة الجزائرية من الودائع والقروض

للفترة (2000- 2010). **الوحدة:** %.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نصيب البنوك العمومية من الودائع	94,8	92,2	87,5	94,4	93,5	93,3	92.9	93.1	92.2	90	89.6
نصيب البنوك الخاصة من الودائع	5,2	7,8	12,5	5,6	6,5	6,7	7.1	6.9	7.8	10	10.4
نصيب البنوك العمومية من القروض	97,3	95,9	85,7	92,8	92,9	92,6	90.7	88.5	87.5	87.9	86.8
نصيب البنوك الخاصة من القروض	2,7	4,1	14,3	7,2	7,1	7,4	9.3	11.5	12.5	12.1	13.2

Source : - Banque d'Algérie, Rapport 2002, 2003, 2005, 2007, 2008, 2010.

وهذا ما يبين السيطرة المطلقة ودرجة التركز الكبيرة للودائع والقروض في البنوك العمومية، ونلاحظ الانخفاض المتباطئ لحصة البنوك العمومية من الودائع بأكثر من 6% خلال فترة الدراسة، وفي المقابل ازدياد مساهمة البنوك الخاصة حيث تجاوزت النسبة 10% سنة 2010، وكذلك بالنسبة للقروض حيث انخفضت مساهمة البنوك العمومية بأكثر من 10% وفي المقابل ازدياد حصة البنوك الخاصة، وبالتالي ما تزال درجة التركيز كبيرة لصالح البنوك العمومية فهي تسيطر على أكثر من 90% من السوق المصرفية.

- ✓ **تجزئة النشاط البنكي:** وسببه توجيه القروض من طرف الدولة وعدم ترك المجال للمنافسة.
- ✓ **هيكل ملكية البنك:** حيث يتسم القطاع المصرفي بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي، والجدول التالي يوضح تطور هيكلة البنوك:

جدول رقم (04): تطور هيكلة البنوك الجزائرية للفترة (1999- 2010).

البيانات	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد البنوك و المؤسسات المالية	27	28	30	29	24	24	26	26	26	26
- بنوك عمومية	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6
- بنوك خاصة	10	12	14	13	12	11	12	14	14	14
- مؤسسات مالية	10	10	10	9	6	7	8	6	6	6

Source : - Banque d'Algérie. Les rapports précédents.

وبالتالي فإن واقع المنافسة في قطاع المصرفي الجزائري يتسم بـ:

- ➢ ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات وضعف استخدام التكنولوجيا؛
- ➢ القروض المتعثرة وضعف الرقابة؛
- ➢ تقديم خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب للمتطلبات الحالية؛
- ➢ غياب التسويق البنكي؛
- ➢ ضعف الادخار مما يؤثر سلبا على موارد البنوك؛
- ➢ ضعف الكثافة المصرفية؛
- ➢ ثقل الإجراءات والتعقيدات في المعاملات البنكية
- ➢ ضعف كفاءة أداء العنصر البشري؛
- ➢ ضعف الوسائل وضعف استخدام التكنولوجيا والانترنت.

2.1.2. **التحديات الخارجية:** تتمثل التحديات التي يواجهها النظام البنكي الجزائري في التغيرات السريعة في المحيط الدولي الذي يتعامل معه، والذي من شأنه أن يؤثر بصورة عميقة حاضرا ومستقبلا على البنوك التجارية وقدرتها على دعم التنمية في البلاد. ومن أبرز هذه التحديات نذكر: ظاهرة العولمة، ظاهرة اندماج الأسواق الدولية، ظاهرة اندماج البنوك في شكل بنوك عملاقة، ظاهرة البنوك الإلكترونية.

2.2. الودائع والقروض لدى البنوك العمومية:

1.2.2. الودائع المجمعة من طرف البنوك العمومية:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) التطور الملحوظ لحجم الودائع لدى البنوك العمومية، فقد كان تطور هذه الودائع لدى كل بنك خلال الفترة 2000 – 2010 كما يلي: 187% لبنك BNA، 685.52% لبنك BEA، 337.71% لبنك BDL، 289.31% لبنك CPA، 63.49% لبنك CNEP، 110% لبنك BADR خلال الفترة 2000-2004. وبشكل عام يظهر أن هناك نمو كبير لبنك BEA مقارنة بالبنوك الأخرى والسبب يرجع إلى ودائع شركة

سوناطراك التي تتخذ BEA كبنك لها، ثم تنافس متقارب بين بقية البنوك الأخرى حسب الحجم الإجمالي للودائع.

جدول رقم (05): الودائع المجمعة من طرف البنوك العمومية الجزائرية

للفترة (2000-2010) **الوحدة: مليار دج.**

البيـان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
بنك BNA	260.16	282.12	330.93	417.68	467.72	436.72	496.99	595.59	697.54	799.69	747.180
بنك BEA	259.57	282.45	450.81	564.76	597.86	-	-	-	-	1652	2039
بنك BDL	84.44	102.58	115.46	179.71	202.35	151.069	179.07	208.22	224.30	285.17	-
بنك CPA	210.82	234.39	261.86	310.35	368.87	344.13	359.24	395.18	494.87	583.88	609.94
بنك CNEP	493.1	401.2	418.5	493.1	507.3	537.5	565	630.2	667.9	713.6	806.2
بنك BADR	201.89	318.92	343.74	404.73	338.7	-	-	-	-	-	-
إجمالي الودائع لدى البنوك العمومية	1366.70	1651.18	1861.09	2305.45	2529.34	2747.24	3266.85	4205.60	4759.17	4631.6	5118.04
إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي	1441.85	1789.92	2127.35	2442.9	2705.36	2944.53	3516.53	4517.3	5161.8	5146.4	5712.1

المصدر: انطلاقا من التقارير السنوية للبنوك الستة المذكورة + تقارير بنك الجزائر.

2.2.2. القروض الموزعة من طرف البنوك العمومية:

نلاحظ من خلال الجدول التطور الملحوظ لحجم القروض الموزعة من طرف البنوك العمومية، فقد كان تطور هذه القروض لدى كل بنك خلال الفترة (2000–2010) كما يلي: 274.14% لبنك BNA، 292.75% لبنك BEA، 475.02% لبنك BDL، 387.39% لبنك CPA، 81.48% لبنك CNEP، 18.35% لبنك BADR. وبشكل عام يظهر أن هناك تنافس متقارب بين بنك BDL وبنك CPA، ثم بين بنك BNA وبنك BEA وذلك حسب الحجم الإجمالي للقروض الموزعة من طرف كل بنك.

جدول رقم (06): القروض الموزعة من طرف البنوك العمومية الجزائرية

للفترة (2000-2010). **الوحدة: مليار دج.**

البيـان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
بنك BNA	197.33	280.12	269.95	289.41	304.56	290.99	353.34	451.04	569.39	723.59	738.29
بنك BEA	245.70	274.34	263.85	299.53	340.35	-	-	-	-	-	965
بنك BDL	39.47	50.74	54.55	68.42	78.56	117.14	133.07	161.48	185.64	226.96	-
بنك CPA	117.93	141.86	162.10	193.58	225.8	162.74	412.24	335.37	623.60	545.38	574.79
بنك CNEP	217.43	239.71	239.13	246.5	285.5	293.4	306.8	312.3	341.6	356.3	394.6
بنك BADR	148.82	46.24	95.20	149.83	176.14	-	-	-	-	-	-
إجمالي القروض لدى البنوك العمومية	966.68	1033.50	1084.98	1278.76	1425.43	1647.26	1727.01	1950.27	2287.33	2711.80	2835.49
إجمالي القروض لدى القطاع المصرفي	993.05	1077.69	1266.03	1379.47	1534.38	1778.9	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7

المصدر: انطلاقا من التقارير السنوية للبنوك الستة المذكورة + تقارير بنك الجزائر.

3.2. قياس درجة تركيز الودائع والقروض في السوق المصرفية:

تقيس هذه النسبة درجة التركيز للبنوك العاملة في السوق المصرفية، وتعتبر مؤشرا هاما لطبيعة المنافسة السائدة، وتبين مدى وجود الاتجاهات الاحتكارية في هذه الصناعة (أي غياب القوى التنافسية)، وهناك مجموعة من المؤشرات لقياس درجة التركيز ومن بينها[26]: مؤشر (HHI Herfindahl-Hirschman Index) يحسب هذا المؤشر كما يلي:

$$HHI = \sum_{i=1}^{n} MSi^2$$

- MSI: تمثل الحصة السوقية للبنك i.

وتستخدم هنا لحساب تركز السوق مؤشر هيرفندال هيرشمن من الأصول، الذي يساوي مجموع مربع الحصة السوقية من الأصول لكل البنوك التجارية[27]، حيث يدل ارتفاع المؤشر HHI على نمو درجة التركيز، فإذا وصل المؤشر إلى الواحد (100%) نكون أمام حالة الاحتكار التام.

1.3.2. مؤشر درجة التركيز للودائع باستخدام مؤشر HHI: نحسب مؤشر درجة التركيز للودائع كما في الجدول التالي:

جدول رقم (07): درجة التركيز للودائع للفترة (2000-2010). الوحدة : 10^{-4}.

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	درجة التركيز لكل بنك
171.08	241.18	182.5	173.71	199.65	206.78	298.94	292.06	242.11	242.11	325.44	MS_1^2 BNA
1273.77	1030.4	-	-	-	-	487.96	534.07	449.01	249.00	324	MS_2^2 BEA
-	30.69	18.49	21.16	25.90	26.31	55.8	54.02	29.37	32.83	34.22	MS_3^2 BDL
113.84	128.6	90.25	75.69	104.24	136.42	185.77	161.29	151.53	171.34	213.74	MS_4^2CPA
201.92	192.09	167.18	194.6	257.92	333.06	339.66	386.9	386.9	154.00	636.04	MS_5^2 CNEP
-	-	-	-	-	-	211.7	208.22	177.42	378.69	170.04	MS_6^2BADR
1760.63	1622.9	458.44	465.16	587.73	702.58	1579.85	1636.58	1436.37	1228	1703.49	6 $i=1$ $HHI = \sum MSi^2$

المصدر: تم الإعداد بناء على معطيات الجدول رقم:05.

ويتضح من خلال الجدول ما يلي: أن هناك انخفاضا في نسبة التركيز لدى البنوك العمومية سنة 2001 عن سنة 2000 والانخفاض في التركيز يكون مقابل ارتفاع المنافسة في السوق المصرفية على جذب الودائع، وهو ما ظهر فعلا بازدياد نشاط البنوك الخاصة، ثم عرفت هذه النسبة تذبذبا في درجة التركيز بين سنتي 2002- 2004 . وبالتالي فالمنافسة في سوق الودائع البنكية ضعيفة إن لم نقل منعدمة.

2.3.2. مؤشر درجة التركيز للقروض باستخدام مؤشر HHI: انطلاقا من الجدول رقم (06) يمكن أن نحسب درجة التركيز للقروض كما في الجدول التالي:

جدول رقم (08): درجة التركيز للقروض للفترة (2000-2010). الوحدة : 10^{-4}.

درجة التركيز لكل بنك	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
MS_1^2 BNA	394.81	675.48	454.54	454.54	393.62	267.32	344.10	418.61	474.36	549.90	510.76
MS_2^2 BEA	612.06	647.70	434.30	434.30	491.95	-	-	-	-	-	872.61
MS_3^2 BDL	15.76	22.09	18.49	18.49	26.21	43.29	48.72	53.58	50.41	54.02	-
MS_4^2 CPA	140.89	173.18	163.84	163.84	216.38	83.53	468.72	231.34	568.82	312.22	322.20
MS_5^2CNEP	479.17	494.61	356.83	356.83	382.59	271.92	259.53	200.78	170.56	133.17	145.68
MS_6^2BADR	224.40	18.40	56.40	56.40	131.79	-	-	-	-	-	-
6 $HHI = \sum MSi^2$ i=1	1867.11	2031.5	1484.4	1657.6	1642.5	666.07	1121.1	904.3	1264.1	1049.3	1851.2

المصدر: تم الإعداد بناء على معطيات الجدول رقم:06.

ويتضح من خلال الجدول أن هناك ارتفاعا في نسبة التركيز لدى البنوك العمومية سنة 2001 عن سنة 2000 ويرجع هذا الارتفاع إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي والمساهمة القوية للبنوك العمومية في هذا المجال، ويكون الارتفاع في التركيز مقابل انخفاض المنافسة في منح القروض في السوق المصرفية، ثم عرفت هذه النسبة تذبذبا في درجة التركيز بين سنتي 2002- 2004، ثم شهدت بعد ذلك انخفاضا بشكل عام . ويبين ذلك أن المنافسة في سوق القروض البنكية ذات سيطرة كبيرة للبنوك العمومية، وبالتالي ارتفاع درجة التركيز للبنوك العمومية وفي المقابل انخفاض درجة المنافسة.

3. تقييم أداء واستقرار النظام المصرفي الجزائري (نظرة إجمالية):

هناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفاعليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، وبالتالي دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، لذلك فسلامة عملياتها وصحة سياساتها تعتبر من المقتضيات الأساسية لتطور ونمو الاقتصاد ذاته واستمرار استقراره وإمكانية تحقيق أهدافه.

وقصد الوقوف على أداء النظام البنكي الجزائري بشكل عام وتحديد دوره، وما هي العوامل المؤثرة عليه سلبا وإيجابا نحدد بعض المؤشرات والعناصر المهمة للاستقرار المالي.

1.3. هيكلة البنوك:

لقد كان النظام المالي قبل إصلاحات 1990 معاقا بالعديد من القيود وتشوهات الأسعار المفروضة على القطاع المالي، والتي كانت تسعى منها الحكومة لاستخدام النظام المالي كمصدر للتمويل العام، ومن بين القيود التي كانت مفروضة:

- ✓ ارتفاع الضرائب التضخمية؛
- ✓ ارتفاع نسب الاحتياطي الإلزامي؛
- ✓ الائتمان المدعوم أو الموجه؛
- ✓ يتقيد الائتمان؛

✓ وضع حدود قصوى لمعدلات الفائدة على الودائع والقروض.

وقد أدت هذه القيود والتي تعرف بالكبح المالي إلى إضعاف النظام المالي من جهة ومن جهة أخرى إضعاف النمو الاقتصادي وبعد المباشرة في الإصلاحات الاقتصادية ابتداء من سنة 1990 والاتجاه نحو إصلاح النظام المالي والتحرير المالي وإدماج أسواق رأس المال في التنمية تغيرت الأوضاع، وتزامن تحرير القطاع المصرفي مع صدور العديد من القوانين كان أولها القانون 90- 10 في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض, وكانت بدايات الدخول في المنافسة في سنوات التسعينات, بدخول بنوك ومؤسسات مالية خاصة (وطنية وأجنبية) وذلك من أجل تحسين الوساطة البنكية وممارسته النشاط المصرفي، وتحسين الرقابة لتتلاءم مع المعايير والمبادئ الدولية, بناء على نشر الأمر 03 -11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض نحو تقوية المنافسة في القطاع البنكي.

وكذلك الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض والذي أدخل صرامة جديدة في تشريع وتنظيم البنوك الأجنبية والخاصة في الجزائر، خاصة ما يتعلق بمساهمتها بحصة 51% في رؤوس أموالها، إضافة إلى حق الشفعة.

2.3. **الرقابة في النظام المصرفي الجزائري**: حتى يتسنى للنظام المصرفي أداء أعماله وضع قانون النقد آليات وهيئات للرقابة، تتمثل في[28]:

❖ **مركزية المخاطر**: وهي لجنة تقوم بتنظيم وتسيير البنك المركزي، حيث تتكلف بجمع كل المعلومات الخاصة بالقروض الممنوحة والمستفيدين والضمانات المقدمة، كما أصدر القانون تنظيم مركز المخاطرة وذلك لجمع ونشر كل المعلومات الخاصة بالمخاطر الناتجة عن نشاطات البنوك وذلك للتقليل من المخاطر التي تواجه العمل المصرفي؛

❖ **لجنة الرقابة المصرفية**: تطرق قانون النقد والقرض إلى الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية (المادة 134) وحدد القانون صلاحيات هذه اللجنة وعلاقتها مع بنك الجزائر وبقية الهيئات.

❖ **تعديلات قانون النقد والقرض** [29]:

- **تعديلات** 2001 (**الأمر** 01-01 **الصادر في** 27 **فيفري** 2001): مس هذا التعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر حيث قسم مجلس النقد والقرض إلى جهازين، الأول مجلس إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي والثاني مكلف بدور السلطة النقدية؛
- **تعديلات** 2003 (**الأمر** 03-11 **الصادر في** 26 **أوت** 2003): وجاء هذا الأمر بهدف وضع النظام المصرفي ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والمصرفي لإعداد منظومة مصرفية تتكيف مع البيئة الدولية والمقاييس العالمية وكاستجابة لتغيرات المحيط الداخلي وخاصة بعد أزمة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، ويهدف التعديل إلى ما يلي:

- ✓ تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة؛
- ✓ إنشاء صندوق لضمان الودائع؛
- ✓ دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر وذلك بدعم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة البنوك.

- **تعديلات** 2009: صدر الأمر 03/09 لتكملة النقائص المتعلقة بالأمر 11/03 حيث برزت اختلالات في السياسة النقدية المتبعة وفي آليات مراجعة المصارف والمؤسسات المالية وتغيير نمط التسجيل المحاسبي وتحديث الخدمات المصرفية للتكيف مع البيئة الدولية، وقد مست التعديلات القواعد العامة المتعلقة بنشاط البنوك إعطاء بنك الجزائر الصلاحيات الكافية للإشراف والمراقبة الشديدة للبنوك العاملة في الجزائر وتحديث وتسيير أنظمة الدفع ، كما وضع تعديلات على هيكل الجهاز المصرفي تضمن قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر.

❖ **تدعيم الإشراف المصرفي سنة** 2010: حيث تم تعزيز الإطار المؤسساتي للإشراف المصرفي تبعا للتدابير الجديدة المدخلة بالأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، حيث يعطي هذا الأمر الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة لبنك الجزائر ويتضمن أحكاما جديدة تهدف إلى التحكم أفضل في المخاطر من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ويهدف هذا النظام الجديد إلى تعزيز القدرة على الكشف والإنذار المبكر وكذا تفضيل الجانب التنبؤي للرقابة (الأعراض المنذرة لفشل محتمل)[30].

❖ **قواعد الحذر في تسيير البنوك**: أصدرت العديد من التعليمات المتعلقة بالقواعد الاحترازية في تسيير البنوك (التعليمة 91-09 الصادرة عن بنك الجزائر في 1991/08/01 والتعليمة رقم 74-94 الصادرة في 1994/11/29) حيث يتوجب على البنوك أن تكون حذرة في تعاملاتها مع الغير حتى يتسنى لها ضمان استمراريتها في السوق، وقد حدد بنك الجزائر القواعد التي يتوجب على البنوك احترامها وأوزان ترجيح المخاطر بالبنوك، ومنها:

- ✓ النسب بين الأموال الخاصة والتعهدات؛
- ✓ نسب السيولة والملاءة؛
- ✓ النسب بين الأموال الخاصة والتسهيلات الممنوحة لكل مدين؛
- ✓ النسب بين الودائع والاستعمالات؛
- ✓ استعمال الأموال الخاصة؛
- ✓ توظيفات الخزينة؛
- ✓ إضافة إلى إعداد وثائق دورية حول نشاط البنوك.

وجاءت هذه التعليمات بغرض التكييف مع المعايير الدولية (بازل1 ، وبازل 2 ، ...).

❖ **تحديث نظم الدفع والتسوية في البنوك الجزائرية:** يعتبر تحديث وعصرنه أنظمة الدفع وتسوية المعاملات المالية والمصرفية وطرق معالجة المعلومات مجالا ذا أولوية في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال واستكمال مسار الإصلاحات المصرفية وإرساء منظومة مصرفية حديثة[31].

3.3. الجزائر والصدمات الاقتصادية:

لقد مست الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 العديد من الدول المتقدمة والناشئة وأدت إلى تراجع كبير في دخول رؤوس الأموال وانهيار أسعار المنتجات الأساسية وانخفاض الصادرات، وفي الجزائر فرغم تراجع أسعار المحروقات إلا أن التسيير السليم للاقتصاد الكلي، وفي ظل ظرف يتميز بتسيير حذر لاحتياطات الصرف ساهم ذلك في الحد من عدوى الأزمة المالية على القطاع المصرفي الجزائري، وقد قامت السلطات ببعض الإجراءات للحد من عدوى الأزمة وتدعيم الاستقرار المالي، منها[32]:

- ✓ الزيادة في متطلبات رأس المال الأدنى للمصارف والمؤسسات المالية؛
- ✓ تدعيم أدوات التقارير المالية وتحسين الإشراف على القطاع المصرفي؛
- ✓ تدقيق اختبارات الضغط من طرف بنك الجزائر؛
- ✓ تكثيف متابعة تطور المخاطر المصرفية من طرف بنك الجزائر.

وقد كان تطور أداء النظام المصرفي بعد هاته الأزمة، حيث تطورت شبكة المصارف، وتحسن مستوى الوساطة المصرفية، كذلك تحسن مردودية الأموال الخاصة وتحسن السيولة المصرفية.

4.3. مؤشرات كفاءة وأداء الجهاز المصرفي:

1.4.3. البنوك العمومية:

جدول رقم (09): مؤشرات مردودية البنوك والعائد على أصول البنوك العمومية للفترة (2005-2010).

البيان		2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشرات مردودية البنوك	% ROE	5.63	17.41	23.64	25.01	27.41	22.70
	% ROA	0.30	0.75	0.87	0.99	1.33	1.25
	الرافعة المالية	18	23	27	25	21	18
العائد على أصول البنوك	% ROA	0.30	0.75	0.87	0.99	1.33	1.25
	الهامش البنكي %	2.82	2.97	2.61	2.47	2.41	2.30
	هامش الربح %	10.70	25.11	33.39	40.07	55.15	54.45

المصدر: انطلاقا من تقارير بنك الجزائر لسنوات 2005-2010.

2.4.3. **البنوك الخاصة:**

جدول رقم (10): مؤشرات مردودية البنوك والعائد على أصول البنوك الخاصة للفترة (2005-2010).

البيان		2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشرات مردودية البنوك	% ROE	25.43	23.40	28.01	25.60	21.84	16.79
	% ROA	2.38	2.49	3.21	3.27	3.28	3.49
	الرافعة المالية	11	9	9	8	7	5
العائد على أصول البنوك	% ROA	2.38	2.49	3.21	3.27	3.28	3.49
	الهامش البنكي %	4.67	5.97	7.01	7.73	7.45	7.19
	هامش الربح %	50.88	43.71	45.83	42.31	44.02	48.48

المصدر: انطلاقا من تقارير بنك الجزائر لسنوات 2005-2010.

يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) أحد مؤشرات كفاءة البنوك، ويعبر ارتفاع المؤشر عن إمكانية البنك توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين وهو يعكس الربحية من وجهة نظر أصحاب حقوق الملكية، ونلاحظ من خلال الجدولين أن المعدل في البنوك الخاصة كان أعلى من المعدل في البنوك العمومية إلى غاية 2008، ثم في سنتي 2009 و 2010 أصبح المعدل مرتفع في البنوك العمومية وهو ما يعبر عن ارتفاع حقوق لملكية من جهة والمشاكل التي تتعرض لها البنوك الخاصة من جهة أخرى.

كما يعتبر معدل العائد على الأصول (ROA) أحد مؤشرات الربحية وهو يعكس مستوى الكفاءة الإدارية للبنك في توظيف موارد البنك في أفضل البدائل المتاحة، ومن خلال الجدولين نلاحظ انخفاض المعدل في البنوك العمومية عنه في البنوك الخاصة وهو ما يبين أن البنوك الخاصة تحقق معدل عائد أعلى على الأصول مقارنة بالبنوك العمومية وهو يعكس مستوى الكفاءة الإدارية للبنك في توظيف موارده في أفضل البدائل المتاحة، وبالتالي البنوك الخاصة تحقق مستويات كفاءة أعلى من البنوك العمومية.

وبالنسبة لمؤشر الرافعة المالية والذي يبين مدى اعتماد البنك في تمويل الأصول على الديون مقارنة بحقوق الملكية، فالمؤشر يقيس الرفع المالي ويمثل مقياسا لكل من المخاطرة والربحية، ونلاحظ أن المعدل في ارتفاع في البنوك العمومية إلى غاية 2007 ليبدأ بعدها بالانخفاض، وبالنسبة للبنوك الخاصة نلاحظ أن أثر الرفع المالي فيها جد منخفض مقارنة بالبنوك العمومية ومتناقص، وهو ما يعتبر كمؤشر جيد للكفاءة.

وبالنسبة لهامش الربح فهو يعكس مدى قدرة البنك على الرقابة والتحكم في حجم المصروفات، فكلما زاد هامش الربح زادت كفاءة البنك في خفض مصاريف تشغيله، ومن ثم تزيد ربحية البنك، ونلاحظ من خلال الجدل أن هامش الربح في البنوك العمومية في ارتفاع وتزايد مما يدل على كفاءة البنوك العمومية في خفض مصاريف التشغيل لديها، بينما نلاحظ تراجع هامش الربح في البنوك الخاصة.

وفيما يخص منفعة الأصول في البنوك العمومية والخاصة نلاحظ أنها في انخفاض في البنوك العمومية إلى 2.30%، أما في البنوك الخاصة فنلاحظ أنها في ارتفاع واستقرت عند 7.19% سنة 2010، وهو ما بين قدرة البنوك الخاصة على توليد إيرادات مقابل كل دينار من الأصول أكبر من قدرة البنوك العمومية مما يعني زيادة ربحية البنوك الخاصة عن البنوك العمومية.

الخلاصة:

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على التنافسية المصرفية والاستقرار المصرفي ودرجة تأثر كل منهما بالآخر بهدف زيادة القدرة التنافسية للبنوك وتفعيل دورها في تمويل برامج التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، وقد تبين من خلال الدراسة أن تنافسية القطاع المصرفي الجزائري ضعيفة وبالتالي لا يساهم بشكل ايجابي في تحقيق الاستقرار المصرفي والذي افتقد إلى كثير من العناصر الداعمة له.

إن وجود قطاع مصرفي كفؤ وفعال يخدم الاقتصاد الوطني يعتبر أهم عنصر منفرد لنظام مالي سليم، وإن دعم وتعزيز القدرة التنافسية للجهاز المصرفي يوضح مدى قدرة القطاع المالي على التكيف مع التطورات المالية والنقدية الدولية، ويعتبر تحديث وتحرير الجهاز المصرفي من العوامل الضرورية لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتحقيق نظام مصرفي مستقر.

وبالتالي في ظل واقع التطورات الاقتصادية والمصرفية المحلية والدولية والمشاكل والأزمات التي يعاني منها الجهاز المصرفي، تحتم إعادة هيكلته وتقوية تنافسيته واستخدام الأساليب المصرفية الحديثة لتجنب المخاطر والآثار السلبية وزيادة كفاءة أداء البنوك ورفع الجدارة الائتمانية وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، وتسهيل الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية ومواكبة التطورات والتغيرات ومواجهة الصدمات الاقتصادية.

الهوامش والإحالات:

[1]. أنظر: صلاح الدين حسن السيسي، قضايا اقتصادية معاصرة دراسة نظرية وتطبيقية، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص.ص: 55 – 57.

[2]. عبد الحافظ السيد البدوي، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية – نظرة معاصرة – دار الفكر العربي، القاهرة ،1999، ص ص : 223 – 321.

[3]. مالكوم نايت، الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقال تواجه العولمة المالية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد: 2، جوان 1999، ص.ص:33-34.

[4]. ماجدة أحمد شبلي، الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في ظل معايير بازل 2 ومتطلبات تطوير الحكم المؤسسي، المؤتمر العلمي السنوي الرابع والعشرون للاقتصاديين المصريين حول تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة :5-7 ماي 2005 ، ص.ص: 8- 10.

[5]. أنظر: - ماجدة أحمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 11- 13.

- بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، إصدار دائرة البحوث الاقتصادية، المجلد 57، 2005، ص.ص: 13-17.

[6]. أنظر: سلوى العنترى، الاتجاهات الحالية للصناعة المصرفية في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل، سلسلة قضايا التنمية، مركز دارسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد : 12، 1998، ص.ص: 54 – 65.

[7]. Barthalon Eric, Crises Financières: Revue Problèmes Economiques, N° 2595, 1998.

[8]. أنظر: أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق أسيا، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص.ص: 4-13.

[9]. علي العوضي، الديون المتعثرة تسويتها وتجنبها، المكتبة المصرفية، القاهرة، 2004، ص: 6.

[10]. اتحاد بنوك مصر، التعثر ومنهجية التسوية، مجلة البنوك، مجلة مصرفية متخصصة تصدر كل شهرين عن اتحاد بنوك مصر، القاهرة، العدد: 49، ديسمبر 2005، ص: 5.

[11]. أحمد غنيم، الأزمات المصرفية والمالية: الأسباب. النتائج، العلاج، دار النشر مجهولة، القاهرة، 2005، ص.ص: 99 – 100.

[12]. مصطفى قارة، إصلاح القطاع المالي والمصرفي، تجارب بعض الدول العربية، ندوة حول القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، أبو ظبي ،الإمارات العربية المتحدة، 2-3 أبريل2000، ص: 164.

[13]. ريم عبد الحليم عبد العزيز، تأثير نظام سعر الصرف على استقرار القطاع المصرفي مع التطبيق على الحالة المصرية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007 (غ.م) ، ص.ص: 24-25.

[14]. حسن بالقاسم غصان وعبد الكريم أحمد قندوز، قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي قطر، 18- 20 ديسمبر 2011، ص.ص: 9-10.

[15]. Fouzia Hamidouche, Analyse De La Concurrence Dans L'industrie Bancaire, Compartiment Du Crédit Hypothécaire, Mémoire De Magister En Science Commerciale, Ecole Supérieure De Commerce, Alger, 2001/2002, P:6.

[16]. نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998، ص:37.

[17]. كمال رزيق، أبو زعرور عمار، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 21-22 ماي، 2002، ص:12.

[18]. إبراهيم العيساوي، دور الدولة والتعاون العربي في رفع القدرة التنافسية، مجلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد:254، لبنان، 2000، ص: 99.

[19]. رشا مصطفى مسعد عوض، تحليل العلاقة بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي مع التطبيق على حالة الاقتصاد المصري، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الثاني، (غ.م)، 2006، ص: 258.

[20]. محمد مصطفى، هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك في الأردن (1990-2001)، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2003، ص:7.

[21]. أنظر: - محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 7-8.

- Zuhair Mikdashi, Les Banques A L'ère De La Mondialisation, Economica, Paris,1998, PP: 229-233.

[22]. Fouzia Hamidouche, Op.Cit, P: 74.

[23]. مليكة زغيب، النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 14و15 ديسمبر 2004، ص: 400.

[24]. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص.ص: 86 – 90.

[25]. Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2003, 2004, 2005.

[26]. Zuhayr Mikdashi, Op.Cit, PP: 233-235.

[27]. عز الدين مصطفى الكور ونضال أحمد الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية، دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في لإدارة الأعمال، الأردن، المجلد 3، العدد: 3، 2007، ص: 263.

[28]. صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة دراسة التجربة الجزائرية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص: 16.

[29]. أنظر: - صوفان العيد، مرجع سبق ذكره، ص ص:17-21.

- بوطكوك نهى، دراسة تحليلية واستشرافية للنظام المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009/2008، ص.ص: 101

[30]. محمد لقصاصي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011 ، بنك الجزائر، 2011، ص.ص: 2-7.

[31]. بعلي حسني مبارك، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011-2012 ص.ص: 107-109.

[32]. محمد لقصاصي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، 2012، ص.ص: 2-7.